

Distr.: General
27 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البنود ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ (أ)
و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر
الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

نحو إقامة شراكات عالمية



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، بأن أحيل إليكم طيه الإعلان
الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في نيويورك في
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول
الأعمال ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ (أ) و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦.

(توقيع) مسعود بن مؤمن

السفير والممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً

نيويورك، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بغرض وضع التوجيه الاستراتيجي اللازم لكفالة التنفيذ التام والفعال في حينه لإعلان وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

إذ نشير إلى إعلان وبرنامج عمل اسطنبول اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ داعيةً جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتمكين تلك البلدان من الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ نشير إلى الإعلان السياسي الذي جرى اعتماده خلال استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٤/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ نشير أيضاً إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢)، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٣)، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٤)، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)^(٥)،

وإذ نشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2017/L.32 المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

(١) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣.

(٣) انظر الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

(٥) [E/2017/L.32]، قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٦، المرفق.

وإذ نخطط علماً بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة عام ٢٠١٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧^(٦)،

وإذ نرحب مع التقدير بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٧) والتخفيف من أزمات أقل البلدان نمواً وبناء قدرتها على الصمود، وبالتقرير الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المعنون "حالة أقل البلدان نمواً عام ٢٠١٧"^(٨)،

وإذ نرحب أيضاً بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، شاملاً مرفقيه الأول (إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين) والثاني (في سبيل وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية)، الذي اعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة في نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(٩)،

نعتمد الإعلان التالي:

١ - نكرر تأكيد التزامنا الثابت بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بطرق منها إدماج أحكامه في سياساتنا الوطنية وأطرنا الإنمائية وإجراء استعراضات منتظمة يشارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعاً مشاركة كاملة؛

٢ - ندرك أن بلداناً كثيرة من أقل البلدان نمواً ما زالت تواجه تحديات ومعوقات هيكلية متعددة، تشمل ضيق قواعد الإنتاج والتصدير وركود تدفقات التجارة والاستثمار وتناقص نمو الإنتاجية وضعف حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية وانتشار الفقر والجوع وسوء التغذية. وهذه التحديات القائمة منذ أمد طويل يزيد من تعقدها ظهور تحديات جديدة وناشئة، مثل تغير المناخ وزيادة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة واندلاع النزاعات وتراجع أسعار السلع الأساسية وتزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتعين أن يوضع ذلك في الاعتبار عند إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة. وما لم يحدث تحولٌ هيكلي يعالج المعوقات المؤسسية وتلك المتعلقة بالقدرات، فستظل أقل البلدان نمواً عرضة للتأثر بصدمات اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة؛

٣ - نؤكد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن، وأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون تنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، نسلم كذلك بأن أقل البلدان نمواً الضالعة في نزاعات والتي هي في حالة ما بعد انتهاء النزاع وتلك التي تعاني من عدم الاستقرار على الصعيد السياسي أو ليست لديها القدرة على توفير الخدمات الحكومية الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نهج خاصة بكل سياق، بما في ذلك وضع سياسات وطنية وتدابير دعم دولي محددة الهدف للتصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة؛

(٦) E/2017/L.29-E/HLPF/2017/L.2.

(٧) A/72/83-E/2017/60.

(٨) http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2017/07/State-of-the-LDCs_2017.pdf

(٩) قرار الجمعية العامة ١/٧١.

ونحيط علماً بالمبادئ التي وضعتها مجموعة الدول السبع الموسعة المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة وضمنتها في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة؛

٤ - نعرب عن بالغ القلق من أن العالم يواجه واحدة من أكبر الأزمات الغذائية في ٧٠ عاماً، حيث يواجه ٢٠ مليون شخص في أربعة بلدان^(١٠) خطر المجاعة. وعلى الصعيد العالمي، أفادت التقارير بأن ١٠٨ ملايين شخص واجهوا في عام ٢٠١٦ أزمة انعدام الأمن الغذائي أو، وهو الأسوأ، ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الغذاء، أذكت النزاعات، وأنماطاً غير عادية من الطقس بما فيها تلك الناجمة عن تيار النينو. ومن مجموع ٢٣ بلداً تواجه حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي بمستويات بالغة الشدة وعلى نطاق واسع، ينتمي ١٨ بلداً إلى فئة أقل البلدان نمواً يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٧٢ مليون شخص^(١١). ونحيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما شركائنا في التنمية، زيادة دعمهم المالي والعيني لمواجهة هذه الحالة الطارئة؛

٥ - ونقر بأن أقل البلدان نمواً لديها إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي والرفاه والازدهار والأمن الغذائي وأمن الطاقة. ولذا فإن قيام شراكة عالمية ناجحة ومتجددة ومعززة تلي بشكل فعال الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً من شأنه أن يسهم في مساعي تحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع. كما أن مواصلة تعزيز إجراءاتنا الجماعية الرامية إلى تمكين شباب أقل البلدان نمواً ونسائها من المشاركة التامة والفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمر سيسهم بشكل أكثر فعالية في تحقيق تنمية منصفة وشاملة للجميع وفي القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتوفير العدالة الاجتماعية؛

٦ - ونقر أيضاً بأنه على الرغم من بذل أقل البلدان نمواً جهوداً كبيرة من أجل تحقيق المقاصد والأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل اسطنبول، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويظل مبدأ الملكية والقيادة القطريتين مبدأ بالغ الأهمية في مساعي الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، وإننا نجدد التزامنا بقيادة الجهود المبذولة من أجل صوغ وتنفيذ سياساتنا واستراتيجياتنا وخططنا الاقتصادية والإنمائية المتسقة ومن أجل متابعتها واستعراضها. ونحيب بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

٧ - ونرحب بتأكيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(١٢) والخطة الحضرية الجديدة (الموئل الثالث) على أن أضعف البلدان، بما يشمل أقل البلدان نمواً، تستحق اهتماماً خاصاً، كما نرحب باعتداد تلك الصكوك بشواغل أقل البلدان نمواً وتطلعاتها، ونشير إلى القرار الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ الذي يقضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ونشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط المعتمدة في

(١٠) جنوب السودان والصومال واليمن والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا.

(١١) <https://www.wfp.org/content/global-report-food-crisis-2017>

(١٢) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق.

الآونة الأخيرة وبرنامج عمل اسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ونشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

٨ - ونحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧^(١٣)، الذي يشير فيه إلى أنه قد أحرز بعض التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هذا التقدم متفاوت إذ لا تزال أقل البلدان نمواً بعيدة جداً عن تحقيق كثير من الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة؛ ونرحب بالجهود الأخرى المبذولة على جميع المستويات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استناداً إلى منجزات الأهداف الإنمائية للألفية وفي مسعى إلى إتمام ما لم يكتمل من أعمالها. وهي جهود تثلج صدورنا، بما فيها تلك التي تبذلها عدة بلدان من أقل البلدان نمواً، وإننا نتطلع في هذه السنة الثانية من تنفيذها إلى إحراز مزيد من التقدم في جملة أمور منها تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتعزيزها في أقل البلدان نمواً، والتوفيق بين السياسات القائمة وخطة العمل العالمية الجديدة، وزيادة الاتساق والتكامل على صعيد السياسات وعلى نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والتصدي للتحديات الحالية والمستجدة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة وبالاعتماد على البيانات، وتشجيع إيجاد البيئات التمكينية القائمة على المشاركة والتعاون على جميع المستويات؛

٩ - نحيب بالمجتمع الدولي، شاملاً منظومة الأمم المتحدة، أن يفى بالتزامه بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في حينها وبصورة كاملة، وتوفير الدعم لتعميم إدماجها في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ونحيب بالمجتمع الدولي أيضاً أن يفى بالتزامه بحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال شراكة عالمية يجري تنشيطها من أجل تحقيق التنمية المستدامة بروح من التضامن العالمي مع التركيز بصفة خاصة على القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الشامل للجميع، وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفقراء وأشد الفئات ضعفاً؛

١٠ - نرحب أيضاً بالتنظيم الناجح لثانية دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقودة في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واعتماد الإعلان الوزاري^(١٤)، والذي يعرب، في جملة أمور، عن القلق لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد تظل نسبة ٣٥ في المائة تقريباً من سكان أقل البلدان نمواً في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠؛ ونحن نشيد أيضاً بالبلدان، بما فيها إثيوبيا وأفغانستان وبنغلاديش وبنن وتوغو ونيبال، التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في إطار دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ بغية تسليط الضوء على أولى الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

١١ - نحيب بالمجتمع الدولي أن يكفل التنفيذ التام لخطة عمل أديس أبابا في حينه، ولا سيما تلك الأجزاء التي تتعلق بأقل البلدان نمواً. ونرحب بالانعقاد الاجتماع الثاني لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ ونأخذ في الاعتبار استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي^(١٥). ونلاحظ أيضاً انعقاد دورة

(١٣) E/2017/66.

(١٤) E/2017/L.29-E/HLPF/2017/L.2.

(١٥) E/FFDF/2017/L.1.

المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٧ تحت عنوان "توفير بنى تحتية شاملة للجميع ومستدامة" في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في واشنطن العاصمة وبيانها الختامي^(١٦)، والاجتماع الثاني للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة الذي نُظِم في ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، ونتائجه^(١٧). ودعوا إلى التوصل في الوقت المناسب إلى اتفاق بشأن طرائق تمويل متدييات التنمية في المستقبل؛

١٢ - نؤكد على أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة تثقل على نحو غير متناسب كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ونذكر أن عام ٢٠١٦ كان أكثر السنوات حرارة في التاريخ المدون، وأن متوسط درجة الحرارة العالمية في تلك السنة كان يفوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية بمقدار ١,١ درجة مئوية. ونذكر الحاجة إلى التصدي على نحو فعال وتديجي للخطر الداهم الذي يشكله تغير المناخ، استناداً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة. ويجب أن نحد الاحترار العالمي عند مقدار ١,٥ درجة مئوية من أجل حماية الأرواح وسبل كسب العيش، وهذا يعني أن الوقف العالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة يجب أن يحدث بحلول عام ٢٠٢٠؛

١٣ - نرحب باتفاق باريس ويدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر، ونشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذاً تاماً، كما نشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، وفي أقرب وقت ممكن. ويساورنا القلق من أن أقل البلدان نمواً لا تزال بعيدة عن معالجة احتياجاتها المالية الفعلية من أجل تنفيذ اتفاق باريس. ولذا ندعو شركاءنا في التنمية إلى كفالة التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بتغير المناخ وإلى تمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة من كافة أشكال التمويل ذات الصلة بتغير المناخ، حسب اقتضاء الحال. ونتطلع إلى الاختتام الناجح للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سينعقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونتطلع أيضاً إلى مؤتمر القمة المكرس لتغير المناخ في عام ٢٠١٩ المقرر أن يعقده الأمين العام لإجراء استعراض نقدي لاتفاق باريس؛

١٤ - نحيب بشركاء التنمية أن يكفلوا تشغيل الصندوق الأخضر لشؤون المناخ في حينه وبكامل طاقته سعياً إلى حشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وتعزيز وتيسير مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً، وتلبية احتياجات الأشخاص المشردين نتيجة تعرضهم لظواهر جوية بالغة الشدة. ونعرب عن تقديرنا للبلدان التي أسهمت في الصندوق الأخضر لشؤون المناخ ونعرب أيضاً عما يساورنا من قلق لكون الصندوق الأخضر لشؤون المناخ لم يجمع، بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، سوى ما يعادل ١٠,٣ بليون دولار من التعهدات من ٤٣ من حكومات الدول^(١٨). ونشجع شركاءنا في التنمية على تسريع وتيرة مساهماتهم بغرض الوفاء بالمييار السنوي البالغ ١٠٠ بليون دولار. ونؤكد أيضاً أن الأموال المخصصة لأغراض التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها ينبغي أن تُقدم

(١٦) <https://library.pppknowledge.org/documents/4707>.

(١٧) E/HLPF/2017/4.

(١٨) <http://www.greenclimate.fund/how-we-work/resource-mobilization>.

إضافةً إلى الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن يكون تخصيصها عادلاً ومنصفاً ومتناسباً مع آثار تغير المناخ؛

١٥ - نرحب بقرار مجلس الصندوق الأخضر لشؤون المناخ العمل من أجل تحقيق توازن متكافئ بنسبة ٥٠:٥٠ بين مساعي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بمرور الزمن على أساس متكافئ للمنح، والسعي إلى تخصيص نسبة دنيا قدرها ٥٠ في المائة من الموارد المرصودة لأغراض التكيف للبلدان الشديدة التأثير بتغير المناخ، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

١٦ - نرحب بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ونتيجته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المعنونة "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"^(١٩). ونناشد شركائنا في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين منح معاملة تفضيلية لأقل البلدان نمواً وتقديم الدعم المالي والتقني ونقل التكنولوجيا البحرية، مع الأخذ في الاعتبار بما تواجهه أقل البلدان نمواً من تحديات وقيود على قدراتها، بغرض تمكينها من التنفيذ الفعال لوثيقة "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل" في السياق الأوسع لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً (٢٠١١-٢٠٢٠).

١٧ - نرحب بالاختتام الناجح للدورة الرابعة والأخيرة للجنة التحضيرية المنشأة بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩، المكلفة بمهمة وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، واعتماد التقرير الصادر عنه وتوصياته الموضوعية إلى الجمعية العامة. ونوصي بقوة بعقد مؤتمر حكومي دولي تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ لينظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن عناصر صك دولي ملزم قانوناً في إطار الاتفاقية، وإعداد نص لذلك الصك. ونعلق أهمية كبيرة لمبدأ "الميراث المشترك للبشرية" بوصفه الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا الصك الدولي الملزم قانوناً. ونشدد على مفهوم التقاسم المنصف والعادل للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛

١٨ - ندرك أهمية بناء القدرات الإنتاجية باعتباره عاملاً حاسماً للتمكين من تحقيق التنمية والخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. ونؤكد أن تطوير البنى التحتية المادية شرطٌ مسبق هام لمساعي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن من الضروري تسخير قدر كبير من الاستثمار والتكنولوجيا، بجملة سبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقديم التمويل المبتكر وتحقيق التكامل الإقليمي وإرساء المؤسسات والأنظمة الملائمة، من أجل سدّ الفجوة القائمة بين المدخرات والاستثمارات في أقل البلدان نمواً. وسنعمل في هذا الصدد على تعزيز المناخ المساند للاستثمار بدعم تقني معزز من شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بطرق منها تحسين إمكانية التنبؤ بالتدفقات وتعزيز الحوكمة والشفافية، وسيشمل ذلك ممارسات وسياسات الشراء أيضاً. ونحيب بشركاء التنمية أن يقدموا الدعم المالي والتقني المعزز إلى أقل البلدان نمواً من أجل تطوير وإدارة بنائها التحتية. ونتطلع إلى إنشاء منتدى جديد يجمع أصحاب مصلحة متعددين من أجل سد الفجوة في البنى التحتية وإلى أداء

(١٩) قرار الجمعية العامة ٣١٢/٧١.

المنتدى أعماله على نحو فعال، وينبغي أن يعطي هذا المنتدى أولوية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها؛

١٩ - نقر بأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الريفية أمور ذات أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فالزراعة تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الأمن الغذائي وباعتبارها أيضاً النشاط الاقتصادي الرئيسي لجانب كبير من السكان، كما أن لها صلات مباشرة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية الريفية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك بتنوع الصادرات والسلع الأساسية والإنتاج والقدرة على تجهيز المنتجات الزراعية. ولذا نشدد على ضرورة توظيف استثمارات كافية في البنى التحتية المادية، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والبحوث وخدمات الإرشاد الزراعي في أقل البلدان نمواً. ونحن ندرك أن تنوع السلع الأساسية وإضافة القيمة إليها وكذلك مشاركة أقل البلدان نمواً على نحو فعال في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية عن طريق تحسين وزيادة القيمة المضافة محلياً إلى منتجاتها والمحتوى التكنولوجي المحلي لهذه المنتجات، أمور لها أهمية حيوية لتمكين البلدان المذكورة من تحقيق أقصى استفادة من منتجاتها الزراعية؛

٢٠ - نؤكد مجدداً أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل المصدر الأكبر والحاسم الأهمية للتمويل الخارجي المقدم من أجل تنمية أقل البلدان نمواً، وأنها توفر مورداً يقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. ونعرب عن بالغ قلقنا لكون مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفضت بالقيمة الاسمية من ٤١ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٥، ولأن البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ تبين أن المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً تناقصت أيضاً بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٥. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجدداً التزامه الجماعي بأن يحقق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعهد فيه بأن يحقق بصفة جماعية الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً في الأجل القصير والوصول بهذه النسبة إلى ٠,٢٠ في المائة ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢٠). ونرحب أيضاً بأحكام خطة عمل أديس أبابا التي تشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تزويد أقل البلدان نمواً بمساعدة إنمائية رسمية لا تقل عن نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ونشجع من يخصصون لأقل البلدان نمواً ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها. وهذه هي بعض التغيرات النوعية والكمية في الهدف المتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً على مدى زمني يغطي عدة عقود. ونهيب بجميع شركاء التنمية إلى تحقيق هذه الأهداف؛

٢١ - نكرر دعوتنا إلى البلدان المانحة أن تخصص لأقل البلدان نمواً نسبة ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠ ونسبة ٠,٢٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ أو ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(٢٠) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

٢٢ - نشدد على أن تُراعى لدى تخصيص الموارد العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية المعوقات والقيود الهيكلية التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً. ونهيب بشركاء التنمية أن يكفلوا لدى تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إيجاد توازن سليم بين القطاعات المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الإنتاجية ومن بينها قطاعات البنية التحتية والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٢٣ - نرحب بتضمين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ غاياتٍ تتعلق بالهجرة والتحويلات المالية، ونحث بشدة البلدان الشريكة على أن تشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف المعاملات المتصلة بتحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وإنهاء العمل بقنوات التحويل المالي التي تزيد تكلفتها على ٥ في المائة، ومن أجل تيسير هجرة الناس وحركتهم بحيث تكونان منظمتين وآمنتين وقانونيتين وتضمنان بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات للهجرة قائمة على التخطيط ومدارة جيداً؛

٢٤ - ونسلم بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ونسلم أيضاً بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد يكتسي أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وهو ما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. ونؤكد الحاجة العاجلة إلى التعاون على الصعيد الدولي لضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة وقانونية وأن يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتُكفل المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم على صعيد الهجرة ولللاجئين والمشردين في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وينبغي أن يعزز هذا التعاون أيضاً قدرة المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين، ولا سيما في البلدان النامية على أداء هذا الدور. ونؤكد أيضاً حق المهاجرين في العودة إلى البلد الذي يحملون جنسيته، ونؤكد بأن على الدول أن تكفل تلقي مواطنيها العائدين حسب الأصول الواجبة؛

٢٥ - ونعرب عن التزامنا بتحسين التعاون فيما يتعلق باستراتيجيات العودة وإعادة الإدماج بشكل مستدام، وذلك بسبل منها توفير الدعم لمبادرات البلدان الأصلية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها الاستيعابية، لا سيما من خلال الاستثمارات المجتمعية في مناطق العودة، وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة؛

٢٦ - ونعرب عن التزامنا الراسخ بوضع اتفاق عالمي من أجل أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة وقانونية سوف يعتمد في مؤتمر حكومي دولي معني بالهجرة الدولية، من المقرر أن يعقد في عام ٢٠١٨. ونخطط علماً بنتائج الدورات المواضيعية غير الرسمية بشأن تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية التي توفر مدخلات موضوعية وتوصيات ملموسة لإرشاد عملية تطوير الاتفاق العالمي بشأن الهجرة؛

٢٧ - ونسلم بأنه في حين يجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية محتفظة بأهميتها المحورية وبما لها من دور حفاز، ثمة حاجة إلى الاستعانة بموارد إضافية، بوسائل منها آليات التمويل المبتكر التي يمكن أن توفر موارد أكثر ثباتاً يُطمأن بقدر أكبر إلى تدفقاتها، وهي آليات تقوم على إقامة شراكات جديدة بين البلدان ذات مستويات التنمية متفاوتة والجهات الفاعلة العامة والخاصة. وينبغي تفعيل آليات محددة للتمويل المبتكر من أجل تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة. ونشدد على أن المصادر المبتكرة للتمويل ينبغي أن تكون مصادر تضاف إلى المصادر الأصلية وأن تكون كبيرة الحجم ويمكن التنبؤ

بتدققاتها وأن تُصرف على نحو يحترم أولويات أقل البلدان نمواً واحتياجاتها الخاصة ولا يحولها أعباء مفرطة؛

٢٨ - ونرحب بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجائها الفرعية. وندعو إلى تنفيذ الاتفاق الوارد في خطة عمل أديس أبابا ومفاده أن تقوم جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولد قيمة اقتصادية وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛

٢٩ - ونسلم بأن التجارة الدولية محدّد هام من محددات النمو والتنمية على الصعيد العالمي وبأن هناك قدراً لا بأس به من الإمكانيات المتوافرة في أقل البلدان نمواً لم يُستغل بعد لتحقيق فوائد التجارة الدولية. ويلاحظ ازدياد شيوع جيل جديد من اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن يقلص من حوافز المفاوضات العالمية ويُجتمَل أن تترتب عليه آثار ضارة تقع على البلدان غير المنضمة لاتفاقات التجارة الإقليمية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ونعرب أيضاً عما يساورنا من قلق إزاء الفشل في إحراز تقدم حتى الآن فيما يتعلق بمعظم المسائل المدرجة في خطة الدوحة الإنمائية مما يقوض آمال أقل البلدان نمواً في جني مكاسب التنمية الناتجة عن المشاركة في نظام تجاري عادل ومنصف؛

٣٠ - ونعرب عن بالغ القلق بسبب انكماش صادرات أقل البلدان نمواً من البضائع بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو انخفاض أكبر بكثير مما شهدته تلك البلدان في عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة أقل البلدان نمواً في صادرات السلع العالمية إلى ٩,٧٪ في المائة وازداد العجز التجاري السلعي لأقل البلدان نمواً ليلبلغ ٨٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبناء على ذلك، نحث بأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يلتزموا التزاماً قوياً بمعالجة مسألة تهميش أقل البلدان نمواً في سياق التجارة الدولية وبتحسين مشاركتها الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونحث بالأعضاء أيضاً أن ينفذوا على نحو تام وبنية صادقة جميع الأحكام المتعلقة تحديداً بأقل البلدان نمواً والتي ترد فيما هو قائم من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وقراراتها وإعلاناتها الوزارية؛

٣١ - ونحث بأعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الذين أعلنوا أن بإمكانهم القيام في الوقت المقرر بإتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها في أيّ من أقل البلدان نمواً إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، أن يفعلوا ذلك بما يتسق مع قرارات منظمة التجارة العالمية بهدف تحقيق الغاية المنشودة من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣٢ - ونحث أيضاً بأعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الذين أعلنوا أن بإمكانهم القيام بذلك في الوقت المقرر أن يتخذوا الخطوات اللازمة لتيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، بسبل منها وضع قواعد منشأ تتسم بالبساطة والشفافية لتطبيقها على الواردات من أقل البلدان نمواً، وفقاً للقرار الذي اتخذته أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري العاشر المعقود في نيروبي. ونلاحظ مع التقدير قيام الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا بإصدار نظام لإصدار شهادات المنشأ الذاتي للمصدرين المسجلين من أقل البلدان نمواً. ونرحب أيضاً بالقرار الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ معاملة الخدمات ومقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً

معاملة تفضيلية وزيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات^(٢١) ونؤكد ضرورة تنفيذ القرار المذكور على نحو تام؛

٣٣ - ونرحب ببدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة الذي سيعالج التكاليف التجارية المرتفعة التي تتكبدها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، ويسهل إدماج هذه البلدان في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ونهيب بشركاء التنمية والشركاء التجاريين تقديم المساعدة والدعم المحددي الأهداف لأقل البلدان نمواً من أجل مساعدتها على بناء قدرات مستدامة لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق التعاون التقني، ولا سيما المادتان ١٣ و ٢١ منه؛

٣٤ - ونرحب بالتزام مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد مؤخراً في هامبورغ بإنجاح المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية. ونشدد على أهمية تحقيق نتائج موجهة نحو التنمية في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري المقرر عقده في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في بوينس آيرس بالأرجنتين، مع إحراز تقدم كبير بشأن قضايا أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وصول بضائعها إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية، وقواعد المنشأ التفضيلية وتطبيق الإعفاء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات؛

٣٥ - وندعو إلى رفع التدابير الاقتصادية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، وإلى إلغائها تماماً لتأثيرها سلباً على التنمية والرخاء في هذه البلدان وإضرارها بالجهود الرامية إلى إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً؛

٣٦ - ونحيط علماً بالطلب الذي قدمته مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية ملتزمة الحصول على أولوية خاصة ومعاملة تفضيلية فيما يتعلق بقطاعات الخدمات وأساليب توريد الخدمات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً^(٢٢). ونحن نقدر الأعضاء الأربعة والعشرين لمنظمة التجارة العالمية الذين قدموا إخطاراتهم بمعاملة تفضيلية لأقل البلدان نمواً بحلول نهاية عام ٢٠١٦^(٢٣)، ونحث بقوة البلدان المتقدمة النمو وسائر البلدان النامية على أن تفعل ذلك وأن تتخذ تدابير لتوسيع نطاق تفضيلات محددة لموردي الخدمات والخدمات من أقل البلدان نمواً حتى يتمكنوا من تعزيز مشاركتهم في تجارة الخدمات؛

٣٧ - نشدد على ما لمبادرات المعونة لصالح التجارة من أهمية بالنسبة لمساعدتي بناء القدرات المتصلة بالتجارة؛ والتغلب على القيود القائمة على صعيد العرض؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ وتيسير إدماج اقتصادات أقل البلدان نمواً في التجارة الإقليمية والعالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نهيب بالأعضاء أن يعطوا الأولوية لمشاريع أقل البلدان نمواً وأن يكفلوا تخصيص ما لا يقل عن نسبة ٥٠ في المائة من مبادرات المعونة لصالح التجارة لأقل البلدان نمواً. ونرحب بتمديد الإطار المتكامل المعزز ليشمل مرحلة ثانية، ونحث الأعضاء على مواصلة تكثيف جهودهم الرامية إلى ضمان المستوى اللازم من المساهمات من

(٢١) WT/MIN(15)/48-WT/L/982, 15 December 2015.

(٢٢) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة S/C/W/356.

(٢٣) متاح على الرابط www.wto.org/english/news_e/news15_e/serv_03aug15_e.htm.

أجل تجديد الموارد في الوقت المناسب لكي يتسنى تنفيذ الإطار المذكور على نحو فعال ودون انقطاع في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٢؛

٣٨ - نعرب عن بالغ قلقنا لأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا انكمشت بنسبة ١٣ في المائة لتصل إلى ٣٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق مع استمرار التركيز على الصناعات الاستخراجية والصناعات ذات الصلة. ونؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات لعكس هذا الاتجاه وزيادة تسريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا لتلبية احتياجاتها المتزايدة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ونرحب بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لاعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا وتنفيذها، وعرض تقديم الدعم المالي والتقني لإعداد المشاريع والتفاوض بشأن العقود، وتقديم الدعم الاستشاري في مجال تسوية الخلافات المتصلة بالاستثمارات، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمرافق الاستثمارية والتأمين ضد المخاطر والضمانات، مثلاً من خلال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات. وفي هذا الصدد، نخطط علماً مع التقدير بالمبادرات التي اتخذها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة بهدف توفير الدعم القانوني والتقني لأقل البلدان نموا في المفاوضات وتسوية المنازعات المتصلة بالاستثمارات، وتحسين قدرة وكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويعه والاحتفاظ به والاستفادة القصوى منه؛

٣٩ - نؤكد مجدداً دعوتنا الأمين العام أن يقوم، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإدراج مسألة نُظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية الكلية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والذي يمكن أن يساهم في تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً وتحسين قدرة تلك البلدان على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار. ونطلب إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بتقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد. ونخطط علماً مع التقدير بالتوصيات البرنامجية التي أعدها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة الأونكتاد للمساعدة على زيادة تغطية ونطاق وفعالية دعم منظومة الأمم المتحدة لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في آذار/مارس من هذا العام؛

٤٠ - نرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢٤) أن يناقش، في الدورة المقبلة لمنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، مسألة اعتماد وتنفيذ نُظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة بشأن هذه المسألة، بما فيها قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيها، ونشير إلى أن استنتاجات المنتدى وتوصياته المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي ستُدمج ضمن عملية المتابعة والاستعراض الشاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتم في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٤١ - وفي هذا الصدد، نحب بالدول الأعضاء أن تتخذ خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، قراراً يقضي بإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً برعاية الأمم المتحدة يشكل ترتيباً جامعاً يساعد على تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نمواً ويوفر إمكانات تقديم الخدمات المترابطة والمتعاضدة التالية، على النحو الذي سبق الاتفاق عليه في خطة عمل أديس أبابا: (أ) توفير مركز للمعلومات المتعلقة بتسهيلات الاستثمار في أقل البلدان نمواً؛ (ب) تقديم دعم تقني من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على إعداد وثائق المشاريع والتفاوض بشأن العقود المعقدة الواسعة النطاق؛ (ج) إسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات؛ (د) توفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات في ظل تعاون وثيق مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٤٢ - ونرحب أيضاً بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً واعتماد ميثاقه في الجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لما يقدمه من دعم لتفعيل البنك؛

٤٣ - ونرحب مع فائق التقدير بتوقيع البلد المضيف وبالاتفاقات المتعلقة بالمساهمة بين الأمم المتحدة وحكومة تركيا، الأمر الذي من شأنه تفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧ على النحو الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ في الغاية ١٧-٨. ونحيط علماً مع التقدير بالتعهدات التي قطعتها حكومة تركيا لتقديم تبرعات مالية وعينية إلى بنك التكنولوجيا. ونحيط علماً أيضاً مع التقدير بالمساهمات التي قدمتها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان، ونحب بالبلدان المانحة الأخرى والجهات الشريكة في التنمية تقديم مساهمات كبيرة للنجاح في بدء تشغيل البنك وسير عمله على نحو فعال. ندعوها أيضاً إلى زيادة مساعداتها المخصصة لمواجهة التحديات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأقل البلدان نمواً. ونطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى دعم بنك التكنولوجيا، لا سيما في مرحلة بدء عمله؛

٤٤ - ونؤكد أن الإطار الطويل الأمد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا ينبغي أن يضمن تحقيق الأهداف والغايات فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يضمن استدامة الإنجازات. ويساورنا القلق لأن الجانب الأكبر من المخاطر والشكوك التي يمكن أن تتسبب في خروج قاطرة التقدم البشري العالمي عن مسارها المنشود خلال العقود المقبلة يتعلق بتغير المناخ وغيره من الصدمات والأزمات الحادة. ونلاحظ مع القلق أن فيروس إيبولا الذي انتشر في غينيا وليبيريا وسيراليون وإعصار بام الذي عصف بفانواتو والزلازل المدمر الذي ضرب نيبال والفيضانات الواسعة النطاق التي شهدتها مؤخراً بنغلاديش ونيبال وميانمار عوامل أدت جميعها إلى إشاعة الفوضى والخراب في حياة سكان هذه البلدان وفي سبل رزقهم. ولذلك، ندعو إلى إرساء وتفعيل آلية لصالح أقل البلدان نمواً في الوقت المناسب من أجل التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود حسبما اقترح في خطة عام ٢٠٣٠ والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٤٥ - ونشير في هذا الصدد إلى القرارات الواردة في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧١ لإجراء تحليل متعمق بشأن التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على

الصمود لصالح أقل البلدان نمواً، على المستويين الوطني والدولي، بهدف بناء إمكانيات التخفيف من حدة الأزمات والقدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً وزيادة تعزيزها؛

٤٦ - ونحيط علماً مع التقدير بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن التخفيف من أزمات أقل البلدان نمواً وبناء قدرتها على الصمود. ويساورنا بالغ القلق بسبب معاناة أقل البلدان نمواً بشكل غير متناسب من مجموعة متنوعة من الصدمات النظامية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية وتقلب أسعار السلع الأساسية والأوبئة الصحية والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات البيئية. ولا تقتصر آثار هذه الصدمات على وقف وتيرة التقدم الاقتصادي وتفاقم الفقر فحسب، وإنما تقوض أيضاً قدرة أقل البلدان نمواً على إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لذلك من المهم الحد من قابلية أقل البلدان نمواً للتضرر من الصدمات الاقتصادية والصحية والبيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتعزيز قدرتها على الصمود، وتحسين قدرتها على مواجهة هذه التحديات وغيرها.

٤٧ - ونلاحظ أيضاً مع القلق أن الاستراتيجيات والآليات المتعددة الأطراف للحد من المخاطر أثبتت أنها غير كافية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، لأنها لا تحصل على تمويل كافٍ في أغلب الأحيان، وتتطلب اتخاذ إجراءات إدارية وإصلاحات تنظيمية مرهقة، وتستلزم إعداد مقترحات معقدة وتقنية من أجل الوصول إلى مختلف الصناديق. وفي هذا الصدد، ندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بشأن إنشاء "آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود"، والاستعانة بالتدابير والمبادرات القائمة. وتقتضي الآلية وضع عدد من التدابير أو تنشيطها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل مواجهة مختلف أنواع الكوارث والصدمات على النحو المبين في تقرير الأمين العام؛

٤٨ - ونؤكد أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد وفرتا قدراً إضافياً من الحيز المالي لكثير من أقل البلدان نمواً. ولكن يساورنا القلق إزاء مخاطر الارتداد إلى حالة المديونية بسبب ضخامة الاحتياجات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، ومن دواعي القلق العميق أنه، على الرغم من هاتين المبادرتين، لا يزال الكثير من أقل البلدان نمواً يعاني من شدة وطأة الديون. وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت ٤ بلدان من أقل البلدان نمواً تعاني حالة مديونية حرجية، و ١١ بلداً آخر معرض بشدة لخطر بلوغ حالة مديونية حرجية^(٢٥). وإننا نحث بالشركاء في التنمية أن يتخذوا تدابير فعالة لإلغاء جميع الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نمواً كافة لصالح الدائنين من القطاعين العام والخاص على حد سواء، وأن يعمدوا إلى وضع ترتيبات لتجميد سداد الديون ومقايضة الديون إلى أن يتم إلغاء الديون بالكامل. ونحث أيضاً بالدائنين، من القطاعين العام والخاص على حد سواء، أن يتخذوا مزيداً من التدابير الفعالة لتيسير تمويل تنميتنا الاقتصادية، بسبل منها الحصول على موارد بشروط تساهلية وغير تساهلية لاستثمارها في مشاريع البنى التحتية والتنمية الضرورية للغاية. ونؤكد أيضاً الحاجة إلى أطر متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية، ونرحب باعتماد الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قرارها ٣١٩/٦٩ المتعلق بمبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية؛

٤٩ - ونشير إلى الهدف في برنامج عمل اسطنبول الرامي إلى تعزيز القدرات في مجال إنتاج الطاقة وتجارتها وتوزيعها بهدف كفالة تعميم فرص الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى الأهداف المحددة في إطار الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. ونلاحظ مع القلق أن معدل الحصول على الطاقة الكهربائية في أقل البلدان نمواً بلغ نسبة ٣٨,٣ في المائة فقط في عام ٢٠١٤ ومعدل الحصول على الطاقة الكهربائية يتراجع في سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً ونمو السكان في بلدان أخرى يفوق معدل إنشاء وصلات جديدة. وندعو جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى العمل معاً من أجل كفالة إمكانية الحصول على الطاقة بصورة شاملة وسلسة وميسرة، ولا سيما الطاقة الحديثة في أقل البلدان نمواً، إلى جانب إنشاء بنية تحتية حديثة العهد للنقل والتوزيع؛

٥٠ - ونشدد على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في عالم تسوده العولمة والترابط، تشكل عنصراً أساسياً يسمح للأفراد والمؤسسات التجارية بالمشاركة في اقتصاد المعرفة، بما في ذلك الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والمعاملات المصرفية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. والتوصيل بالنطاق العريض الذي يتسم بتكلفة ميسورة وبسهولة المنال هو عامل مساعد مهم لتحقيق النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. ويساورنا القلق من أن ١٥ في المائة فقط من الأسر المعيشية في أقل البلدان نمواً كانت متصلة بشبكة الإنترنت في عام ٢٠١٥، مما يبين مستوى تغلغل منخفض جداً مقارنةً بنسبة ٨٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو ونسبة ٤٠ في المائة في البلدان النامية^(٢٦). وندعو شركاءنا في التنمية إلى زيادة الدعم الذي يقدمونه لتطوير البنية التحتية وإتاحة الموارد المالية والخبرة من أجل توفير فرص الاتصال بشبكة الإنترنت بصورة شاملة وميسورة التكلفة في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ بما يتماشى مع الهدف ٩-ج من أهداف التنمية المستدامة؛

٥١ - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وإعمال حقوق الإنسان لجميع البشر إعمالاً كاملاً هي خطوات أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونعيد التأكيد على ضرورة تعميم المنظور الجنساني، بما يشمل إجراءات واستثمارات محددة الهدف توظّف في سياق صياغة جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتنفيذها؛

٥٢ - ونشدد على أن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، لا سيما على صعيد المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات لأغراض التنمية فيها، خاصة في مجالات بناء القدرة الإنتاجية، والبنية التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، ونحيب ببلدان الجنوب أن تواصل تعزيز دعمها المقدم لأقل البلدان نمواً في جميع هذه المجالات بطريقة يمكن التنبؤ بها؛

٥٣ - ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص، لتقديم الدعم اللازم إلى أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية بغية إنشاء قواعد بيانات وطنية خاصة بما تتضمن البيانات الوطنية والدولية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من

بيانات وصفية وإتاحتها لجميع المستخدمين المهتمين. ونطلب إلى الأمين العام أن يحشد موارد كافية لأقل البلدان نمواً بغية تمكينها من المشاركة بصورة فعالة في جميع أنشطة الاستعراض والمتابعة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

٥٤ - ونذكّر بالهدف الطموح لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف عدد البلدان المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً من استيفاء شروط رفعها من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ والالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام عملية رفعها منها. ونشدد على أن كل حالة من حالات الرفع الناجح من قائمة أقل البلدان نمواً لا تشكل نجاحاً باهراً للبلدان نفسها فحسب، بل أيضاً للأمم المتحدة وللتعاون الإنمائي بين أعضاء المجتمع الدولي. ونحنى غينيا الاستوائية على رفعها مؤخراً من فئة أقل البلدان نمواً. ومما يثلج صدورنا أنه على الرغم من استمرار التحديات والمعوقات، فإن بلدانا عدة من أقل البلدان نمواً استوفت شروط الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وأعلنت بعض البلدان الأخرى اعتزامها بلوغ المستوى الذي يؤهلها للرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ أو نحو ذلك؛

٥٥ - ونقر بأن رفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً يرمز إلى إحراز تقدم اجتماعي - اقتصادي طويل الأمد لا رجعة فيه يتخطى العوائق الهيكلية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. بيد أن ذلك يأتي أيضاً بتحديات كثيرة بسبب فقدان المجموعة الكاملة من الفوائد الممنوحة لأقل البلدان نمواً وإعفاؤها من الامتثال للالتزامات والتعهدات الدولية. ونلاحظ مع القلق أن البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً تبقى في معظم الأحيان في مستوى أدنى بكثير من المعايير المرجعية لمعظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتظل تواجه تحديات وأوجه ضعف لا يمكن التغلب عليها إزاء صدمات وأزمات مختلفة؛

٥٦ - ونلاحظ مع التقدير أن بعض الشركاء في التنمية منحوا بعض المزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى البلدان المرفوعة من القائمة، مراعاةً للتحديات التي تواصل هذه البلدان مواجهتها. ولكن معظم هذه التدابير اتخذت على نحو مخصص لا بطريقة منهجية وبعض الشركاء، وليس جميعهم، منحوا هذه المزايا. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي تعزيز العمليات الحالية لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وانتقالها للسلس كي لا يتعطل المسار الإنمائي للبلدان التي تخضع لعملية الرفع من القائمة والبلدان التي رفعت حديثاً، بما يشمل التحديات والشكوك التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٥٧ - وبناء على ذلك، نحيب بالدول الأعضاء أن تتفق على مجموعة فوائد مقدمة من الشركاء في التنمية ستظل تستفيد منها البلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً في مجالات بالغة الأهمية من اقتصاداتها لفترة زمنية تتسق مع أوضاعها واحتياجاتها الإنمائية. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة تدبير وقائي يقي البلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً على مسارها الإنمائي ويحول دون انتكاسها إلى هذه الفئة، وأن ييسر بالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛ ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في هذا الصدد، توصيات محددة ضمن تقريره إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٠؛

٥٨ - ونشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، التي تطلب الجمعية العامة فيها إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم على نحو منسق إلى

البلدان التي أعربت عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدتها في إعداد استراتيجيات الخروج من الفئة ثم الانتقال منها، وندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثل السامي، إلى تقديم الدعم التقني اللازم إلى البلدان المتطلعة إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً لمساعدتها على وضع استراتيجياتها الرامية إلى الخروج من الفئة وإلى الانتقال منها بسلاسة. ونهيب بشركاء التنمية أن يوفرُوا الدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية الخروج بغية تمكين تلك البلدان من رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. وندعو بالمثل إلى دعم تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس بعد خروج البلدان من الفئة، مع مراعاة حالة التنمية في كل بلد لضمان عدم تعطل مسيرته نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

٥٩ - ونؤكد أن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ينبغي ألا يعتبر هدفاً في حد ذاته بل وسيلةً تفضي إلى التغيير الهيكلي والقضاء على الفقر وتنويع الاقتصاد في البلد ومن ثمَّ إلى المساهمة في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي فعالية تنفيذها. ونسلم بالحاجة الملحة إلى إجراء استعراض شامل للمعايير المنظَّمة لخروج بلد من فئة أقل البلدان نمواً، مع مراعاة أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس. ونشير في هذا الصدد إلى القرارات التي اتُّخذت خلال استعراض منتصف المدة ومفادها أن الاستعراض الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية لمعايير رفع البلدان من الفئة ينبغي أن يكون استعراضاً شاملاً يأخذ في الاعتبار السياق المتغير للتنمية الدولية بجميع جوانبه، بما في ذلك الخطط ذات الصلة؛ وينبغي أن يحيط علماً ببرنامج عمل اللجنة الذي اعتمدته في دورتها التاسعة عشرة وينص على إجراء استعراض للهيكل الأساسي لمعايير أقل البلدان نمواً ومبادئ تطبيقها بهدف تحديد مؤشرات إضافية يمكن أن تحسّن إلى درجة كبيرة تحديد أقل البلدان نمواً، وسيُطبق ما ينجم عن ذلك ابتداءً من عام ٢٠٢١^(٢٧). وندعو اللجنة، في هذا الصدد، إلى أن تعطي وزناً أثقل بكثير لمواطن الضعف البيئي؛

٦٠ - ونسلم بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تواجه تحدياً يتمثل في تلبية الطلبات المتنامية للحصول على مساعدة أكثر تنوعاً التي تلزمها ببذل المزيد من الجهود بوتيرة أسرع وعلى نحو أفضل. وندعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بوسائل منها تنفيذ برامج موسعة للتعاون المالي والتقني، وإلى إدماجه ضمن برامج عملها، والمشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وإدراج التقدم المحرز في هذا الصدد في تقاريرها السنوية المقدمة إلى مجالس الإدارة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس في الفقرة ٩ من قراره ٢٠١٣/٤٦؛

٦١ - ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تناقص حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً، ونحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك عن طريق تخصيص ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من مواردها البرنامجية لأقل البلدان نمواً^(٢٨)، ونؤكد من جديد، في الوقت نفسه، على أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها مجموعة البلدان الأشد ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزز من

(٢٧) E/2017/33.

(٢٨) تبلغ الموارد البرنامجية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة للعمل في أقل البلدان نمواً حالياً نسبة ٧٤ في المائة.

أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزود البلدان التي في سبيلها إلى أن يرفع اسمها من فئة هذه البلدان بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم الدعم القطري المخصص للبلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

٦٢ - ونذكر أن تصنيفات البلدان على أساس الدخل تتراجع أهميتها يوماً بعد يوم وتعجز عن مراعاة الهشاشة وغيرها من المعوقات الهيكلية، في حين أن أقل البلدان نمواً تمثل مجموعة البلدان الأكثر تجانساً التي لا يوجد بينها إلا تباينات طفيفة جداً. ولذا، فإننا نؤكد على أن فئة أقل البلدان نمواً ينبغي الاعتراف بها عالمياً من أجل تسهيل المتابعة والرصد المنسقين والمتسقين للتقدم المحرز في تلك البلدان. وندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد أثناء دورتها الثانية والسبعين؛

٦٣ - ونطلب إلى مكتب الممثل السامي أن يقدم الدعم اللازم إلى أقل البلدان نمواً في تنفيذ ورصد خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق التنسيق مع شتى الكيانات التابعة للأمم المتحدة، وإذكاء الوعي العالمي بها، وحشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، وبناء الشراكات مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والتواصل مع هذه الجهات كافة بسبل منها إنشاء شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى مجموعات البلدان الثلاث؛

٦٤ - ونشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠ التي تدعو فيها الجمعية العامة الأمين العام إلى القيام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإدراج تنفيذ برنامج عمل إسطنبول كبنء دائم في جدول أعمال المجلس، ونحيب بالمجلس أن يواصل متابعة تنفيذ برنامج العمل وأن يخطط الجمعية العامة علماً بذلك على نحو منتظم؛

٦٥ - ونخطط علماً بالعملية الجارية بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونؤكد أن الحاجة تمس أكثر من أي وقت مضى إلى وجود أمم متحدة أقوى تسعى إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يحقق أهدافها وطموحاتها إلى أقصى حد ممكن. ونذكر أن قوة الأمم المتحدة تكمن في حصولها على قاعدة موارد أقوى، ولا سيما الموارد الأساسية، وعلى مجموعة تتكون من موارد بشرية ذات كفاءات ومهارات عالية، ومن ممارسات عمل متسمة بالشفافية وخاضعة للمساءلة، وينبغي أن يحظى ذلك بأولوية خاصة في عمليات الإصلاح. ونشدد كذلك على أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن يتمحور حول خطة عام ٢٠٣٠ وأن يدعو إلى تعزيز المساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وبما يكفل وجود هياكل تمويل فعالة وكفؤة تحقق قيمة أكبر لقاء المال المصروف وتقوم بالإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة؛

٦٦ - وندعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات عن طريق معالجة التحديات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً، نظراً لكونها أضعف مجموعة من مجموعات بلدان العالم وحاجتها إلى تلقي الدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. ونؤكد أن القضاء على الفقر والجوع، والحصول على خدمات الصحة العامة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، والتصدي لآثار تغير المناخ، وبناء القدرة الإنتاجية والهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً من الأمور التي ينبغي أن تظل في صميم

جهود الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. وتحتاج المنظومة أيضاً إلى أن تقدم الدعم لأقل البلدان نمواً في مجال البيانات والإحصاءات والمنابر المعرفية وإلى أن تدعمها في تنفيذها على الصعيد الوطني لأهداف التنمية المستدامة من خلال الرصد والإبلاغ؛

٦٧ - ونحيط علماً بالدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة السياسات الإنمائية بشأن أسباب وعواقب عدم تطبيق فئة أقل البلدان نمواً من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالنائج التي توصلت إليها الدراسة ومفادها أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي ألا تعترف فحسب بفئة أقل البلدان نمواً، بل ينبغي أيضاً أن تطبق باستمرار فئة أقل البلدان نمواً بوسائل منها توفير تدابير الدعم لهذه الدول، كما نحيط علماً بطلب اللجنة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعتمد مبادئ توجيهية مشتركة في هذا الصدد. ونطلب أيضاً إلى المؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، أن تأخذ في الاعتبار فئة أقل البلدان نمواً في إجراءاتها المتعلقة بتخصيص الموارد وأن تصمم سياسات تراعي الوضع الخاص لأقل البلدان نمواً^(٢٩)؛

٦٨ - ونعرب عن بالغ قلقنا لكون أقل البلدان نمواً ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشدة في عمليات اتخاذ القرار في البنيان المالي العالمي. فسبعة وأربعون بلداً من أقل البلدان نمواً تعيش فيها نسبة ١٣ في المائة من مجموع سكان العالم، لا تمتلك مجتمعةً إلا نسبة ٣,٢٧ في المائة من قوة التصويت في صندوق النقد الدولي ونسبة ٣,٧٨ في المائة من قوة التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهذه مسألة ينبغي معالجتها للحفاظ على مشروعية النظام المالي العالمي وفعاليتيه. وإننا نعيد تأكيد التزامنا بتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت أقل البلدان نمواً وسبل مشاركتها في عمليات صنع القرار ووضع القواعد في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي وفي مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية. وندعو لجنة بازل للرقابة المصرفية وسائر الهيئات التنظيمية الرئيسية التي تضع المعايير على الصعيد الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت أقل البلدان نمواً في عمليات وضع القواعد لضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار؛

٦٩ - ونرحب بتعيين السيدة فيكي تامولوكاتوا أتواكامانو وكيله للأمين العام وممثله سامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتطلع إلى العمل معها عن كثب في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً؛

٧٠ - ونعرب عن تقديرنا الصادق للدور الداعم الذي تؤديه مجموعة أصدقاء أقل البلدان نمواً، وندعو المجموعة إلى الاستمرار في تعزيز ما تقدمه من دعم من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول، ونتائج استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج جميع المؤتمرات والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل البلدان نمواً.